

تفريغ الدرس السابع من مجالس شرح "الفوائد والقواعد في علم العلل" لابن

رجب

قال الشيخ علي الرملي - حفظه الله تعالى -:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

معنا اليوم الدرس السابع من دروس شرح كتاب "العلل والفوائد" لابن

رجب - رحمه الله تعالى -.

وقفنا في الدرس الماضي عند قول المؤلف - رحمه الله -: (ذكر من ضعف

حديثه إذا جمع الشيوخ دون ما إذا أفردهم) وهو من ضمن (النوع الثالث: قوم

ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف، بخلاف حديثهم عن

بقية شيوخهم)

هنا يريد أن يذكر نوعا من الشيوخ هو في أصله ثقة، وروايته مقبولة، لكن يوجد

عندنا حالة أو صورة يفعلها أو تصير بها روايته ضعيفة، ما هي هذه الصورة؟

يجمع الشيوخ؛ ما معنى جمع الشيوخ؟

معنى جمع الشيوخ: أن يأتي هذا الراوي، ويسمع حديثا معيناً من أكثر من شيخ، من

اثنين، من ثلاث، من أربعة، يسمع منهم، يحدثونه نفس الحديث، فبدل أن يروي

الحديث عن كل واحد من شيوخه بمفرده، يذهب يجمعهم كلهم، فيقول حدثني فلان وفلان، عن فلان، فيجمع الشيوخ، ويخلط بين رواياتهم.

بعض الحفاظ كان متقنا حافظا قويا في حفظه، فكان يجيد هذا الفعل، كان يجيد هذا الفعل ويتقنه، ويروي الرواية بشكل سليم، لكن بعضهم كان يخلط، فضعف بسبب هذا الفعل.

فإذا فعل هذا وروى عن أكثر من شيخ الحديث؛ لا يقبل منه، وإذا روى رواية عادية عن شيخ؛ يقبل منه، هذا الذي يريد أن يذكره ابن رجب في هذا المبحث.

فخلاصة هذا المبحث ستكون: أن الجمع بين روايات الشيوخ لا يقبل إلا من حافظ عارف بمواطن الاتفاق والاختلاف، فلا يجمع بين روايات مختلفة فيوهم أنها متفقة.

قال المؤلف - رحمه الله -: (قد تقدم عن شُعْبَةَ أَنَّهُ قَالَ لِابْنِ عُلَيَّةَ: إِذَا حَدَّثَكَ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ عَنْ رَجُلٍ وَأَحَدٌ فَهُوَ ثِقَةٌ، وَإِذَا جُمِعَ فَقَالَ: زَادَانَ وَمِيسِرَةَ وَأَبُو الْبَخْتَرِيِّ فَاتَّقَهُ، كَانَ الشَّيْخُ قَدْ تَغَيَّرَ)

فكانوا يخشون أن يكون عطاء؛ عطاء قد تغير حفظه لذلك تجد عطاء بن السائب بعد أن اختلط، من روى عنه بعد الاختلاط لا يقبلون منه، ومن روى قبل الاختلاط يقبلون منه، فروايته عندما يجمع الشيوخ كانوا يخشون منها؛ لأنه كان قد تغير حفظه، فيخشون أن يذكرهم على سبيل التوهم، يذكر جماعة من شيوخه،

يعني: ما عاد يستطيع أن يميز، فيجمعهم ويمشي، وهذا عطاء طبعاً قد تقدم الكلام فيه في نوع سابق فيمن ضعف حديثه في بعض الأوقات، وهم من اختلط في الحديث.

قال: (وقد ذكره يعقوب بن شَيْبَةَ بهذا اللفظ، وقال: أحسب علي بن طَبْرَاح حدثني بهذا، عن ابن عُلَيَّة، أو بعضه وكذلك).

وكذلك قال الدارقطني في ليث بن أبي سليم: إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاووس ومجاهد) لكن الصحيح أن ليث بن أبي سليم ضعيف مطلقاً.

قال: (ونقله عنه البرقاني) يعني: نقل الخبر الذي ذكره عن الدارقطني البرقاني (وهذا أصله من قول شُعْبَةَ لليث بن أبي سليم: أين اجتمع لك هؤلاء الثلاثة عطاء وطاووس ومجاهد؟! يسأله سؤال إنكار).

(قال أبو نُعَيْم: قال شُعْبَةَ لليث: كيف سألت عطاء وطاووساً ومجاهداً كلهم في مجلس واحد؟).

قال ابن أبي حاتم: يعني: كالمنكر عليه اجتماعهم) يعني: أنت سمعت منهم منفردين فكيف رويت عنهم هكذا بشكل مجتمع؟ وأين سمعت منهم جميعاً في مجلس واحد؟ هذا لا يكون منك (قال يعقوب بن شَيْبَةَ: يقال إن ليثاً كان يسأل عطاء وطاووساً ومجاهداً عن الشيء فيختلفون فيه) ركزوا هنا الآن، انظروا أين الإشكال في روايته عن مجموعة من المشايخ مرة واحدة.

قال: (كان يسأل عطاء وطاووساً ومجاهداً عن الشيء فيختلفون فيه) يعني: يجب عطاء بإجابة، وطاووس بإجابة أخرى، ومجاهداً بإجابة أخرى، فيختلفون فيه.

قال: (فيحكي عنهم في ذلك الاتفاق من غير تعمد له) يعني: إيش؟ يعني: يغير ما قالوه، لكن لم يكن يتعمد هذا، هذا من الوهم، من الخطأ الذي كان فيه.

قال: (وقد طعن بمثل هذا على جابر الجعفي) جابر الجعفي كان يفعل مثل هذا، وطمعوا عليه فيه، طبعاً جابر الجعفي وليث بن أبي سليم أصلهما من الضعفاء.

قال: (كان يجمع الجماعة في المسألة الواحدة، وربما سأل بعضهم) يعني: ما يكون قد سأل الجماعة كلهم، ويضع الجماعة كلهم ويمشي.

قال: (وأما يحيى فضعف ليثاً، وقال: إذا جمع بين الشيوخ ازداد ضعفاً) شوف الآن يحيى يرى ضعف ليث، لكن إذا جمع الشيوخ، فيصير ضعفه أشد، وهذا القول الصحيح فيه.

(قال الميموني: سمعت يحيى ذكر ليث بن أبي سليم، فقال: هو ضعيف الحديث عن طاووس، فإذا جمع بين طاووس وغيره فزيادة. هو ضعيف.

وكذلك ذكر بعضهم في ابن إسحاق.

قال أحمد في رواية المروزي: ابن إسحاق حسن الحديث، لكن إذا جمع بين رجلين، قلت: كيف؟ قال: يحدث عن الزهري وآخر، يحمل حديث هذا على هذا) أي يخلط.

(وكذلك قيل في حماد بن سلمة:

قال أحمد في رواية الأثرم، في حديث حماد بن سلمة عن أيوب وقتادة عن أبي أسماء، عن أبي ثعلبة الخشني، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في آنية المشركين) لاحظ هنا حماد بن سلمة يرويه عن من؟ عن أيوب وقتادة مع بعضهما، عن أبي أسماء إلى آخره.

(قال أحمد: هذا من قبل حماد) يعني: رأى أحمد الآن أن فيه خطأ في الحديث، لكن من الخطأ؟ قال من قبل حماد، يعني: حماد الذي أخطأ فيه.

(كان لا يقوم على مثل هذا) لا يقدر عليه، يعني: لضعف حفظه.

قال: (كان لا يقوم على مثل هذا يجمع الرجال، ثم يجعله إسناداً وأحداً، وهم يختلفون) أي: روايات مختلفة فيجعلها متحدة، وهذا المشكل في مثل هذا العمل.

(وقال أبو يعلى الخليلي في كتابه "الإرشاد": ذاكرت بعض الحفاظ قلت: لم لم يدخل البخاري حماد بن سلمة في الصحيح؟ قال: لأنه يجمع بين جماعة من أصحاب أنس يقول: ثنا قتادة وثابت وعبد العزيز بن صهيب، عن أنس وربما يخالف في بعض ذلك)

حماد بن سلمة في أصله ثقة، لكن في حفظه بعض الشيء، فإذا جمع بهذه الطريقة يجعل الروايات متحدة وهي في أصلها ربما تكون مختلفة؛ لذلك يخالفونه في هذه الروايات، فكان إذا جمع يكون فيه شيء من الضعف (فقلت) ترى الآن الفرق ما

بين من جمع وكان حافظا متقنا ويعرف متى اتفقوا ومتى اختلفوا فيروي عنهم الاتفاق، ويروي عنهم الاختلاف، ويميز هذا من هذا، وبين من لا يستطيع أن يفعل ذلك، ويخلط بين الروايات.

(فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه، وهو يجمع بين أسانيد) انظر الآن، يقول لك:
ليش ضعّفوا حماد بن سلمة لما يجمع الشيوخ، وهذا ابن وهب يفعل ذلك، ولم يضعّفونه، وقد اتفقوا على الاحتجاج به **(فيقول)** يعني: ابن وهب **(أنا)** [أي:].
أخبرنا **(مالك وعمرو بن الحارث والأوزاعي، ويجمع بين جماعة غيرهم؟)** يعني:
لماذا قبلتم ابن وهب، ولم تقبلوا حماد بن سلمة مع أنها يفعلان نفس الفعل؟ **(فقال)**
أجابه الحافظ هذا **(ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ)** هذا هو السبب.

قال: **(ومعنى هذا: أن الرجل إذا جمع بين حديث جماعة، وساق الحديث سياقه واحدة فالظاهر أن لفظهم لم يتفق، فلا يقبل هذا الجمع إلا من حافظ متقن لحديثه، يعرف اتفاق شيوخه، كما كان الزهري يجمع بين شيوخ له في حديث الإفك، وغيره)**

هذا هو، هذا الضابط في الموضوع، إذا كان حافظا كالزهري يعرف متى اتفق الشيوخ فيجمع بين روايتهم، فيرويها باتفاقهم، ومتى اختلفوا فيميز، فيقول: هذا روى كذا، وهذا روى كذا. كما فعل الزهري في حديث الإفك، الزهري لما روى حديث الإفك رواه عن جماعة من شيوخه حديث الإفك هو حديث عائشة في قصة

الإفك، هذا الحديث رواه عن عروة، وعن سعيد بن المسيب، وعن علقمة بن وقاص، وعن عبيد الله بن عبد الله، عن عائشة - رضي الله عنها -: رواه عنهم جميعاً الزهري، لكن الزهري إمام لما يروي عن جمع كهؤلاء يكون عارفاً كيف يميز بين رواية هذا عن هذا، فيروي الرواية في الجملة تكون متفقة، لكن فيها بعض الاختلافات، فلما يأتي الاختلاف يقول: قال فلان كذا وقال فلان كذا فيميز، أما أولئك لا، كانوا يخلطون؛ لأن حفظهم لا يصل إلى درجة أن يتقنوا مثل هذا الجمع. قال المؤلف: **(وكان الجمع بين الشيوخ ينكر على الواقدي)** الواقدي في نفسه متروك أصلاً **(وغيره ممن لا يضبط هذا، كما أنكر على ابن إسحاق وغيره)** ابن إسحاق يحتج به، لكن إذا فعل هذا، لا يقدر عليه **(وقد أنكر شعبة أيضاً على عوف الأعرابي)**.

قال ابن المديني: سمعت يحيى، قال: قال لي شعبة في أحاديث عوف، عن خلاس، عن أبي هريرة، ومحمد عن أبي هريرة إذا جمعهم قال لي شعبة: ترى لفظهم وأحداً؟! يعني: أنكر هذا **(قال ابن أبي حاتم: أي كالمُنكر على عوف)** يعني: عوف لما يأتي ويجمع رواية خلاس ورواية محمد عن أبي هريرة، تجد فيه اختلافاً في ألفاظهم وهو يجمعها ويجعل ألفاظهم متحدة.

قال: **(وكذلك أنكر يحيى بن معين على عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري أنه كان يحدث عن أبيه وعمه)**.

ويقول: مثلاً بمثل سواء بسواء) يعني: نفس الرواية تماماً (واستدل بذلك على ضعفه، وعدم ضبطه.

وقد ذكر يعقوب بن شَيْبَةَ أن ابن عيينة كان ربما يحدث بحديث واحد عن اثنين، ويسوقه سياقة واحد منهما. فإذا أفرد الحديث عن الآخر أرسله أو أوقفه)

يعني: يكون أحد شيوخه رواه متصلاً أو موقوفاً، والآخر رواه مرسلًا أو مرفوعاً فيرويه عن الاثنين متصلاً أو مرفوعاً، فيوهم أن رواية الثاني كذلك.

فإذا كان أحد الشيخين ضعيفاً لا يقبل الحديث الذي يجمع فيه ابن عيينة بين الشيوخ؛ لأنه ربما يروي مثلاً عن اثنين من الشيوخ أحد الشيخين ضعيف وهو الذي وصل الحديث، والآخر ثقة وهو الذي أرسل الحديث، ويرويه ابن عيينة عن الاثنين متصلاً، كيف سنعرف نحن هنا، هذا فيه إشكال، الآن يوهمنا ابن عيينة أن كلا الشيخين روى الحديث متصلاً، وهكذا الظاهر، لكن ابن عيينة كان حافظاً، ما كان يفعل ذلك على سبيل الوهم والخطأ، لا، لكن في الظاهر أن الأمر جاء من قبل التدليس والله أعلم، على كلِّ.

قال: (ومن هؤلاء من كان يجمع بين المشايخ لاختلاطه، وهو لا يشعر، كما قيل عن عطاء بن السائب أنه كان يأتي بذلك على وجه التوهم) إذن: عندنا ممن كان يفعل ذلك من اختلط، وعندنا من كان يدلس، وعندنا من كان بسبب سوء حفظه، إذا جمع بين الشيوخ وإن كان ثقة في الأصل.

قال: (وكذلك قيل في أبي بكر بن أبي مریم، قال أحمد عن إسحاق بن راهويه، عن عيسى بن يونس: لو أردت أبا بكر بن أبي مریم يجمع لي فلاناً وفلاناً وفلاناً لفعل، يعني يقول: عن راشد بن سعد، وضمرة بن حبيب، وحبيب بن عبيد) أي: أنه كان يقبل التلقين، ويجمع بين الشيوخ لسوء حفظه بعد اختلاطه.

قال المؤلف - رحمه الله -: (ذكر من حدّث عن ضعيف وسماه باسم ثقة:) حدث عن راو ضعيف ويسميه باسم راو ثقه.

قال: (رواية أبي أسامة) الذي هو حماد بن أسامة: ثقة ثبت، ربما دلس، وكان بأخرة يُحدّث من كتب غيره. كذا قال ابن حجر (عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي).

قال محمد بن عبد الله بن نمير: ليس هو بابن جابر المعروف، إنما هو رجل يسمى بابن جابر كتب عنه أبو أسامة هذه الأحاديث)

انتبهوا الآن، هذا الفعل من أبي أسامة وقع منه على سبيل الخطأ، أبو أسامة حماد بن أسامة يروي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي، ماذا فعل؟ غير الاسم، يوجد عندنا في الرواة اثنان يقال لهم عبد الرحمن بن يزيد: أحدهما ثقة، والآخر ضعيف، عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي هذا الثقة، وهذا أبو أسامة، لم يرو عنه إنما روى عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم ذلك ضعيف.

أبو أسامة يروي عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، فكان يغير اسمه ويقول: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، فيوهم أنه يروي عن الثقة وهو حقيقة يروي عن الضعيف.

وهذا إشكال، لكن هذا وقع لأبي أسامة من قبيل الخطأ كما ستأتي القصة إن شاء الله، فمثل هذا أنت عندما تمر بالإسناد تقول: هذا إسناد صحيح، وقد وقع بعض الأفاضل في زمننا هذا في هذه، لا أدري هو لم يطلع عليها، أو أنه قد فاتته في اللحظة التي صحح فيها الحديث، فصحح إسناداً من هذا القبيل من رواية أبي أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي قال: إسناد صحيح، رأيتم أين الخطأ، لم تتبه لمثل هذا وحفظته تقع في مثل هذا الزلل، أبو أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي هذا الإسناد خطأ، والصواب: أبو أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، أخطأ فيه أبو أسامة وسماه ابن جابر؛ لأنه ظن نفسه قد سمع من ابن جابر، وهو في الحقيقة سمع من ابن تميم، هذه الصورة تحفظونها، رواية أبي أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي خطأ، صوابها: أبو أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الضعيف وليس الثقة.

قال: (رواية أبي أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي).

قال محمد بن عبد الله بن تميم: ليس هو بابن جابر المعروف، إنما هو رجل يسمى بابن جابر كتب عنه أبو أسامة هذه الأحاديث) ابن جابر المعروف الذي هو

الدمشقي، الآن محمد بن عبدالله بن نُمَيْر يقول لك: هذا خطأ أكيد أن ابن جابر

الدمشقي ليس هو الذي يروي عنه أبو أسامة، من أين عرفوا هذا؟

مَنْ وصلته القصة والخبر عرف من خلال ما أُخبر به.

لكن هم عندما يكون الواحد منهم يحفظ حديث عبدالرحمن بن يزيد بن جابر.

من أجل أن تعرفوا الآن أذكر لكم هذا حتى تعلموا الفرق ما بين علم السلف

وعلم الخلف، علم أولئك الحفاظ أصحاب المعرفة بالعلل، وعلم المتأخرين الذين

هم عبارة عن باحثين، هؤلاء الحفاظ كيف عرفوا أن أبا أسامة يخطئ في اسم

عبدالرحمن بن يزيد بن جابر؟

عرفوا بحفظهم؛ لأنهم يحفظون روايات عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي،

يحفظون أحاديثه كلها، يحفظونها برواية تلاميذه عنه، يحفظونها عن طلبته، فلما يأتي

أبو أسامة ويروي روايات عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي ويجدونها مختلفة

تماماً عما يرويه طلبة عبدالرحمن بن يزيد جابر عنه، يجدون أبا أسامة يروي أحاديث

مختلفة تماماً عنه، ليست هي أحاديث عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي.

ويحفظون روايات أيضاً عبدالرحمن بن يزيد بن تميم الضعيف، فلما يأتي أبو أسامة،

ويروي روايات عبدالرحمن بن يزيد بن تميم، ويسميه ابن جابر، يكونون مباشرة

عرفوا الخطأ، فقال: **(وَهُمْ أَبُو أُسَامَةَ فَكَانَ يُسَمِّيهِ ابْنَ جَابِرٍ، وَهُوَ ابْنُ يَزِيدَ بْنِ تَمِيمٍ**

حَقِيقَةً، وَلَيْسَ ابْنُ جَابِرٍ) طبعاً هنا محمد بن عبدالله بن نُمَيْر سُمِّيَ الاثْنَيْنِ بَابْنِ جَابِرٍ،

ليست مشكلة الآن عندنا هذه التسمية، المهم في الموضوع أن ذاك رجل، وهذا رجل آخر.

انظر الآن انتبه قال: (قال: ألا ترى روايته لا تشبه شيئاً من حديثه الصحاح الذي يروي عنه أهل الشام، وأصحابه الثقات؟) رأيتم كيف عرفوا؟ هكذا يعتقدون المقارنة؛ قارنوا بين روايات أبي أسامة وروايات تلاميذ عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي، فوجدوها مختلفة تماماً لا تشبهها، كيف؟ حفاظ، ما تأتي أنت تقارن نفسك بهؤلاء الحفاظ، هؤلاء حفاظ يعني: أنهم يحفظون حديث الرجل وحديث شيخه وحديث تلاميذه، فيقارنون، فيعرفون من أين الخطأ، لا يمكن من لا يحفظ أحاديث ابن جابر وابن تميم أن يصل إلى هذه النتيجة.

هؤلاء أئمة أصحاب علم، حفظ، ما تقارن نفسك بهم، أنت باحث، إيش ما وصلت، أنت باحث وتعتمد عليهم، فلما يأتي حافظ من الحفاظ ويقول لك: هذا الحديث لا يشبه حديث فلان، لا تقارعه، لا تضع رأسك برأسه، وتقول هم رجال ونحن رجال، وتقول للحافظ: من أين لك هذا؟ ولا هذا كلام لا يسلم! إيش عرفك أنت بهذا، عندك قدر يجب أن لا تتجاوزته، وأن تعرف قدر نفسك، هؤلاء حفاظ علماء علل، ينبغي أن تسلم لهم في المواطن التي لا يمكنك أنت أن تتدخل فيها، وأن تتكلم فيها لعدم قدرتك على ذلك، اعرفوا للسلف قدرهم في كل شيء، العلم ينقص، وما يأتي عام إلا والذي بعده شر منه، والحفظ يقل، وأنتم ترون عندما

تقرؤون تراجم السلف، وترون قدر حفظهم وترون قدر أنفسكم وقدر حفظكم، تعلمون أن هذا كله يقل، يضعف، فمهما بلغ الخلف لا يدركون السلف في علمهم وتقواهم، هذه القرون الثلاثة الأولى فضلها الله سبحانه وتعالى من عنده: "خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ" ^١ هم خير في الدين، وخير في العلم، خير في التقوى، خير في الاتباع، فإذا أردت النجاة، وأردت الاستقامة، وأردت الوصول إلى الحق فاتبعه، لا تخرج عن طريقه.

تعلموا العلل، انظروا الآن، شفتوا الآن كيف فعلوا، من أين لنا نحن مقدرة على هذا؟! ما نقدر عليه، ما لنا إلا أن نتبعهم في هذا.

قال: (كأن ابن نمير يشير إلى أن أبا أسامة علم ذلك، وتغافل عنه، فكان يوهن أبا أسامة ويتعجب ممن يحدث عنه) فكان يضعفه يعني، هذا الكلام ليعقوب الفسوي، قال يعقوب: (كأن ابن نمير يشير إلى أن أبا أسامة علم ذلك، وتغافل عنه، فكان يوهن أبا أسامة ويتعجب ممن يحدث عنه) يعني: هل كان أبو أسامة الآن يتعمد هذا الفعل؟ يغير الاسم عمدا؟ لا، الصحيح: أنه لم يكن يغيره عمدا، وإن ظن هذا ابن نمير، إن كان حقيقة ظنه، ولكنه غير صحيح كما سيأتي إن شاء الله ويبين ذلك.

قال: (نقله يعقوب الفسوي عن ابن نمير).

^١ البخاري: ٢٦٥٢، ومسلم: ٢٥٣٣.

ومما روي عن أبي أسامة، عن ابن جابر، عن إسماعيل بن عبيد الله عن أبي صالح الأشعري، عن أبي هريرة، حديث "الحمى حظ المؤمن من النار".

ورواه من الشاميين: أبو المغيرة عن ابن تميم) عن ابن تميم، عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وليس عبد الرحمن بن يزيد بن جابر (عن إسماعيل، بهذا الإسناد فقوي بذلك أن أبا أسامة إنما رواه عن ابن تميم) يعني أخذه من ابن تميم، إذن: هذا الحديث حديث ابن تميم، وليس حديث ابن جابر.

(وقال أبو عبيد الأجري عن أبي داود) يعني السجستاني صاحب السنن (أبو أسامة روى عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وغلط في اسمه فقال: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر. قال: وكلما جاء عن أبي أسامة ثنا عبد الرحمن بن يزيد فهو ابن تميم) إيش قال هنا أبو داود؟ قال: (وغلط في اسمه) يعني: من باب الغلط، وليس من باب التعمد.

(كذلك روى حسين الجعفي عن ابن جابر عن أبي الأشعث عن أوس بن أوس عن النبي - صلى الله عليه وسلم -.

"أكثرنا علي من الصلاة يوم الجمعة" الحديث، فقالت طائفة: هو حديث منكر، وحسين الجعفي سمع من عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الشامي، وروى عنه أحاديث منكرة فغلط في نسبه.

وممن ذكر ذلك: البخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وأبو داود، وابن حبان، وغيرهم.

وأنكر ذلك آخرون، وقالوا: الذي سمع منه حسين هو ابن جابر) يعني حصل لحسين الجعفي كما حصل لأبي أسامة، فكان يغير.

(قال العجلي: سمع من ابن جابر حديثين في الجمعة) طبعاً الآن هنا الحفاظ اختلفوا في حسين الجعفي هل روايته كانت عن ابن جابر أم عن ابن تميم؟

قال: (كذا أنكر الدارقطني على من قال: إن حسيناً سمع من ابن تميم، وقال: إنما سمع من ابن جابر، قال: والذي سمع من ابن تميم هو أبو أسامة وغلط في اسم جده: فقال: ابن جابر، وهو ابن تميم) يعني: الآن العجلي والدارقطني يقولان حسين الجعفي سمع من ابن جابر ما في خطأ، أما البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود وابن حبان وغيرهم من الحفاظ قالوا: بلى، أخطأ.

(وقد ذكرنا هذا الحديث والكلام عليه في أول كتاب الجمعة.

وقد استنكر البخاري روايات الكوفيين جملة عن ابن جابر.

قال البخاري: أهل الكوفة يروون عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر أحاديث مناكير، وإنما أرادوا - عندي - عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وهو منكر الحديث. وهو بأحاديثه أشبه منه بأحاديث عبد الرحمن بن يزيد بن جابر) إذن: هنا البخاري لا يقتصر فقط على تخطئة أبي أسامة في روايته عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، بل

ويخطئ أيضا رواية أهل الكوفة جميعا فيقول: هم يخطئون في عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، روايتهم عن ابن تميم، ويجعلونه ابن جابر.

طبعا هنا الذين ذكروا هذا في أبي أسامة قالوا: بأن أبا أسامة قد سمع من عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، ولكنه لم يعرفه فظنه ابن جابر، فصار يروي عنه ويسميه بابن جابر، فكان هذا من باب الخطأ منه - رحمه الله - وأبو أسامة ثقة كما ذكرنا، فيحتج بحديثه إلا في هذه الرواية كوننا عرفنا علتها والحمد لله، هذه الترجمة الأولى من حديث من روى عن ضعيف وسماه باسم ثقة.

الثانية: (زهير بن معاوية):

روى عن واصل بن حبان، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - عدة أحاديث: منها "حديث الكمأة"، و"حديث الحبة السوداء" و"حديث عرضت علي الجنة" قال أحمد وأبو داود: انقلب على زهير اسم صالح بن حيّان فقال: واصل بن حبان.

يعني إنما يروي عن صالح بن حيّان فسماه واصلًا.

وقال ابن معين: سمع منها معاً فجعلها واحداً، وسماه واصل بن حبان.

قال أبو حاتم: زهير مع إتقانه أخطأ في هذا، ولم يسمع من واصل بن حبان، ولم يدركه إنما سمع من صالح بن حيّان) يعني: على كل حال: هم مختلفون في سماعه من واصل بن حبان وهو ثقة، وصالح بن حيّان ضعيف، هل سمع من واصل بن

حِبَّانُ أم لا؟ فيه خلاف بينهم، لكن على كل حال سمع أم لم يسمع هو صار يغيره باسم صالح بن حيَّان، فأنت تظنه الثقة وهو الضعيف.

قال: (وهذا يوافق قول أحمد وأبي داود ويخالف قول ابن مَعِين، وقد ذكرنا حديثه في الحبة السوداء، وحديثه الآخر في الكمأة في كتاب الطب، فعلى قول يحيى يتوقف في رواية زهير، عن واصل بن حِبَّان، حتى يعرف الحديث عند غيره عن واصل. وأما على قول أحمد، ومن وافقه، فروايات زهير عن واصل ضعيفة ولا بد، لأنها عن صالح بن حيَّان من غير تردد، وصالح بن حيَّان القرشي فيه ضعف، وواصل بن حِبَّان ثقة.

وقد اشتبه على كثير من المتأخرين صالح بن حيَّان القرشي الكوفي الذي يروي عن ابن بُريدة بصالح بن حيَّان والد الحسن، وعلي، فإنه يقال له: صالح بن حيَّان، والمشهور في نسبه صالح بن حي الهمداني الكوفي، وهو ثقة كبير).

ثم ذكر الترجمة التي بعده وهي: (أبو بَلَج الواسطي:

يروى عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أحاديث، منها: حديث طويل "في فضل علي"، أنكرها الإمام أحمد في رواية الأثرم، وقيل له: عمرو بن ميمون يروي عن ابن عباس؟ قال: ما أدري، ما أعلمه.

وذكر عبد الغني بن سعيد المصري الحافظ أن أبا بلج أخطأ في اسم عمرو بن ميمون هذا، وليس هو بعمرو بن ميمون المشهور، إنما هو ميمون أبو عبد الله مولى عبد الرحمن بن سمرة، وهو ضعيف.

وليس هذا ببعيد، والله أعلم)

ثم ذكر: (جرير بن عبد الحميد الضبي:

روى عن عاصم الأحول أحاديث.

وكان قد اشتبه عليه حديث عاصم الأحول بحديث أشعث بن سوار فلم يفصل بينهما، فميزها له بهز، فحدث بها على قول بهز.

قيل ليحيى بن مَعِين: كيف تكتب هذه الأحاديث عن جرير إذا كانت هكذا؟ قال: ألا تراه قد بين لهم أمرها، كأنه يبين لهم، ثم يحدثهم بها.

وقال أحمد: لم يكن جرير ذكياً في الحديث، ثم ذكر عنه هذه الحكاية بالمعنى.

وروايات الشاميين عن زهير بن محمد، قال أحمد: ينبغي أن يكون قلب اسمه أهل الشام، يعني: سمو رجلاً ضعيفاً زهير بن محمد، وليس بزهير بن محمد الخراساني) لأنهم تتبعوا روايات زهير بن محمد الخراساني، وجدوا أن الشاميين يروون عنه أحاديث ليست هي الأحاديث التي يرويها عنه طلبته الثقات (ونقل الترمذي في عله عن البخاري أنه قال: أنا أتقى هذا الشيخ، كأن حديثه موضوع، ليس هذا -

عندي - زهير بن محمد) يعني: الشامي إذا روى عن زهير بن محمد تكون منه حذرا، فليس هو الخرساني الثقة، وإنما يروون عن غيره أحاديث هي موضوعة، شديدة الضعف.

قال - رحمه الله -: **(ذكر من روى عن ضعيف وسماه باسم يتوهم أنه اسم ثقة)** يتوهم: توهم يعني، فكأن الموضوع فيه تدليس، هو روى عن شخص ضعيف يسميه باسم أنت تظن بأنه روى عن شخص ثقة، لكنه ليس كذلك **(منهم: عَطِيَّة العَوْفي:**

قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي ذكر عَطِيَّة العَوْفي، فقال: هو ضعيف الحديث، بلغني أن عَطِيَّة يأتي الكلبى فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيد، قال أبو سعيد) وحتى في بعض الروايات كان طلبته يخطئون عليه فيظنونهم أبا سعيد الخدرى، فيضيفون (الخدرى) فيحصل الخطأ، هو مدلس، عَطِيَّة العَوْفي مدلس، ويفعل ذلك تدليسا، فيقول: أبو سعيد، فيوهمهم أنه الخدرى، وهو الكلبى حقيقة، فبعض الطلبة توهم هذا، وصار يضيف عليها (الخدرى) فحصل الإشكال في الأمر، فرواية عَطِيَّة العَوْفي، عن أبي سعيد هذه هي علتها، هذه تجدونها كثيرا في التفسير، انتبهوا لها.

قال عبد الله: وثنا أبي، ثنا أبو أحمد الزبيري، سمعت الثوري، قال: سمعت الكلبي
قال: كناني عَطِيَّةُ بأبي سعيد، ولكن الكلبي لا يُعتمد على ما يرويه) الكلبي ضعيف
أصلاً.

(وإن صحت هذه الحكاية عن عَطِيَّةٍ فإنها يقتضي التوقف فيما يحكيه عن أبي سعيد
من التفسير خاصة.

فأما الأحاديث المرفوعة التي يرويها عن أبي سعيد، فإنما يريد أبا سعيد الخدري،
ويصرح في بعضها بنسبته) هكذا قال، لكن غيره قال: لا، هي مذكورة على سبيل
التوهم والخطأ، على كل حال: عَطِيَّةُ العَوْفي كله لا يُتج به، وهو ضعيف.

(ومنهم: الوليد بن مسلم:

كان كثير التدليس، وكان يروي عن الأوزاعي فيقول: ثنا: أبو عمرو ويروي عن
عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الدمشقي، وهو ضعيف جداً فيقول: ثنا أبو عمرو)

لما يقول: حدثنا أبو عمرو، أبو عمرو: الأوزاعي، كنيته كنية الأوزاعي، فلما يقول
لك: أبو عمرو: تظنه يروي عن الأوزاعي، وهو يروي عبد الرحمن بن يزيد بن تميم
الضعيف، لأنه مدلس (وحكى ذلك ابن حبان، وغيره) هنا الآن هذا (الوليد بن
مسلم) مدلس تدليس تسوية، مدلس تدليس شيوخ أيضاً فتنبه لهذا.

(ومنهم: بقية بن الوليد:

وهو من أكثر الناس تدليساً وأكثر شيوخه الضعفاء مجهولون لا يعرفون، وكان ربما روى عن سعيد بن عبد الجبار الزُّبَيْدِي أو عن زرعة بن عمرو الزُّبَيْدِي، وكلاهما ضعيف الحديث، فيقول: ثنا الزُّبَيْدِي فيظن أنه محمد بن الوليد الزُّبَيْدِي، صاحب (الزهري) وهو ثقة يقول لك: حدثنا الزُّبَيْدِي، من الزُّبَيْدِي؟ تظنه محمد بن الوليد الزُّبَيْدِي وهو ثقة، ولكنه في الحقيقة يروي عن اثنين ضعفاء بهذه النسبة.

(وقد تقدم له عنه في كتاب الصيام في باب الكحل للصائم، حديث رواه عن الزُّبَيْدِي وظنه بعضهم محمد بن الوليد فنسبه كذلك، وأخطأ، وإنما هو سعيد بن عبد الجبار.

ومنهم: حسين بن واقد:

يروى عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، وعنده عن أيوب السخيتاني، وعن أيوب بن خَوْط. وأيوب بن خَوْط ضعيف جداً. فالمنكرات التي عنده عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، إنما هي عن أيوب بن خَوْط، ذكره ابن حِبَّان) إذن: تنتبه من رواية حسين بن واقد عن أيوب، أيوب هذا ليس هو أيوب السَّخْتِيَانِي، وإنما هو أيوب ابن خَوْط الضعيف، فهو يذكر لك أيوب وأنت تظنه الثقة، وهو الضعيف؛ ضعيف جداً ابن خَوْط هذا.

إلى هنا نكتفي بهذا القدر، والحمد لله.